على هذا القول وهذا ضعيف او غلط مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل وامّا اذا قلنا لا يشترط الباعد فله ان ينظم مزايا موضع نجاسة هذا هو الصحيح به الاصحاب واتفقوا عليه قال الماوردي له ان ينقل ما فيه الى النجاسة والصفة بها وخالفهم الغزالي فقال في الوسيط يجب الباعد عن جزء النجاسة وهو ما غيّر بتلك النجاسة وهذا الذي قاله شاذ مردود يخالف لما اتفق عليه الاصحاب وقد صرح هو في البسيط بموافقة الاصحاب فقطع بان الراكد لا يحتم له بجنب وكذا صرح به شيخه امام الحرمين في مواضع من النهاية في هذا الباب وقال له ان ليستقل عن قرب النجاسة قال ووجه ذلك ان زيادة الماء يوجب النقص وفي اجزائه في النجاسة فالقريب والبعيد سواء والله اعلم وامّا المسئلة الثالثة وهي اذا كان الماء قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة فجوز استعماله الوجهان اللذان ذكرهما المصنف واتفق المصنفون على ان الاصح الجواز كما ذكره المصنف ودليله ما ذكره والشافعي لا يجوز حكاه المصنف والاصحاب عن ابن سريج وحكاه البندنيجي عنه وعن ابن سريج ثم ان استعمال هذا الماء يحتاج الى فقه وهو انه ان اراد استعمال ما يغرفه بدلو فلا ينبغي ان يغمس الدلو في الماء كله ولا يغترف فيه النجاسة ثم يرفعه بل يكون باطن الدلو وما فيه من الماء طاهرا ويكون ظاهر الدلو والباقي في البئر المعروف نجسا اذا نجاسة الباقي في قلتين فيه نجاسة وقد نقص عن قلتين وانما نجاسة ظاهر الدلو فلا صفة لها النجس وهو الباقي بعد المعروف وانما حكمنا بطهارة ما في الدلو لانه انفصل عن الباقي قبل ان ينقص عن قلتين وانما نقص بعد انفصال المأخوذ ولو خالف وادخل الماء الباقي في الدلو شيئا فشيئا فالجميع نجس بالاتفاق لانه حين دخل اول شيء في الدلو نقص الباقي عن قلتين فصار نجسا فاذا نزلت الدفعة الثانية في الدلو وهي نجسة نجست ما في الدلو فصار الجميع نجسا فاطرد بعد هذا بطهارته ان يصبه في الباقي او يغمسه غمسة واحدة حتى يغترف الماء الذي لحظه

وهو واسع الراس فيظهر الجميع فاذا انفصل الدلو كان باطنه وما فيه طاهرا وكلوف الباقي وظاهر الدلو نجسا لما سبق امّا اذا اراد استعمال ما بقي بعد الغرف فينظر ان اخذها واحدة في الدلو فالباقي قلتان فهو طاهر بلا خلاف وان استحق بموافق على هذا لانه قلتان وليس فيه نجاسة وان اخذ النجاسة مع شيء من الماء فان اخذه دفعة واحدة فباطن الدلو وما فيه نجس وظاهره وما بقي طاهر لما نجاسة باطن الدلو وما فيه فلكونه ما يسيرا فيه نجاسة واما طهارة الباقي فلانفصال النجاسة عنه قبل نقصه عن قلتين فيدل على طهارته قال اصحابنا فان قطر من الدلو الى الماء الباقي قطرة نظر ان كان سير ظاهر الدلو فالباقي على طهارته لان ظاهر الدلو طاهر وان كانت من باطنه صار الباقي نجسا وان شك فالباقي على طهارته ذكره الماوردي وغيره وهو واضح فان نجس الباقي وارادا تطهيره فطريقه ان يصبه فيه او يرد الدلو ويغمسه فيه على ما سبق قال اصحابنا ويستحب له ان يخرج النجاسة اولا ثم يغمس الدلو ليكون طهورا بلا خلاف ويخرج من خلاف ابي اسحق ومن براعاه هذه الدقائق ولذلك يستحب له في مسئلة الباعد ايضا ولو اخذ طف النجاسة اولا ثم نزل عليها من الماشي فباطن الدلو وما فيه من الماء نجس فكذا الباقي في البئر وهذه الصورة النقص عن قلتين محموله على نقص يقين سواء قلت القلتان خمس مايه يقينا او تقريبا في الدلو لغتان التانيث والتذكير حكى التانيث افصح وانما ذكرت هذا هنا لئلا يستعمل لها مذكرة لا معرفة له والله اعلم وامّا المسئلة الرابعة وهي اذا وقع في قلتين او اكثر نجاسة ذائبة فنجاسة الوجهان اللذان ذكرهما المصنف الصحيح منها باتفاق الاصحاب جواز استعمال جميعه والثاني يجب تبقيه قدر النجاسة وليس بسم المذهب قال هذا الوجه وسماه الداركي فقال حكاه ابن القطان عن ابن سريج قال اصحابنا هذا الوجه غلط وابطلوه بما بطله به المصنف فانه لو لا انقطع ان الباقي اكثر من النجاسة فلا فايده في تركه على ان رجحه بعضهم وجزم الجمهور فلم اتفقوا على انه لا يجب تركه الجميع وجب ان يقال يستعمل الجميع لان النجاسة استهلكت وصورة المسئلة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)